

الزراعة والتكيف المحلي مع تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

القضية

تبدل قطاعات الزراعة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جهودًا كبيرة للتكيف مع وطأة تغير المناخ وتكافح في سبيل ذلك. وقد اضطر المزارعون لتخفيف التأثير السلبي لتغير المناخ في ظل دعم حكومي محدود، مع البحث في الوقت ذاته على فرص جديدة للحفاظ على سبل معيشتهم.

السياق

تتسبب درجات الحرارة المتصاعدة وظروف الجفاف الشديد في جعل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واحدة من أشد المناطق تأثرًا بتغير المناخ. وعلى الرغم من أن هذه المجتمعات قد واجهت درجات الحرارة المتزايدة وندرة المياه لآلاف السنين، إلا أن الخبراء يتوقعون أن المنطقة ستشهد مزيدًا من موجات الجفاف الشديدة والفيضانات الساحلية خلال السنوات القادمة.

عقد مشروع "حلول للسياسات البديلة" في الجامعة الأمريكية بالقاهرة و"معهد الحوكمة والتنمية المحلية" بجامعة جوتنبرج مؤخرًا مائدة مستديرة جمعت مجموعة من الخبراء لمناقشة الطرق المختلفة التي يؤثر بها تغير المناخ على الحياة اليومية وسبل العيش. وقد شارك في هذه النقاشات كل من يحيى جمعة من معهد الدراسات البيئية بجامعة الخرطوم (السودان)، ومحمد صالح دفع الله من كلية الزراعة بجامعة الخرطوم (السودان)، ونديم فرج الله من معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأمريكية في بيروت (لبنان)، وخليفة الزيدي من مركز الدراسات والبحوث البيئية في جامعة السلطان قابوس (عمان). وسلطوا الضوء على أربعة عوامل مهمة في مكافحة تغير المناخ.

1. تغير المناخ ظاهرة قارية

تؤثر الوتيرة السريعة لتغير المناخ، التي تُعزى في المقام الأول إلى انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من أجزاء أخرى من العالم، في قدرة المجتمعات المحلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على تعزيز استدامة الإنتاجية الزراعية. وقد بين "جمعة" و"دفع الله" أنه لما كانت "الزراعة نشاطًا يعتمد على المناخ"، يعاني المزارعون السودانيون خصوصًا من التقلبات الكبيرة في درجات الحرارة اليومية وهطول الأمطار، والمواسم التي باتت أقصر، والتغيرات في المناطق الزراعية الإيكولوجية، والعواصف الرملية الشديدة. ويعاني لبنان بدوره من درجات حرارة عالية وذوبان للثلوج، وتآكل للتربة، وأمطار غزيرة، وعواصف ترابية، وهي كلها تؤثر في التمثيل الضوئي وجودة الفاكهة وإنتاج العسل. وفي الوقت نفسه، تشهد عُمان أعاصير مدارية مع فيضانات شديدة تلحق الضرر بالمزارع.

وقد لخص "فرج الله" الوضع ببساطة قائلاً "إن تغير المناخ يعيثُ فسادًا بقطاعنا الزراعي"، وثمة حاجة إلى المزيد من الأبحاث لفهم الروابط بين تغير المناخ والزراعة حتى يتمكن المزارعون من التكيف معه، وتوفير المال على المدى الطويل.

2. التكيف من منظور المزارع

يقول فرج الله في هذا السياق: يستدعي هذا المنظور تعريف التكيف بناء على "تمكين المزارعين، بصفتهم منتجي الغذاء، من التأقلم مع أي تغييرات سيمرون بها في مناخهم والمحافظة على إنتاجيتهم للحفاظ على سبل عيش مستدامة". ويمنح ذلك المزارعين "القدرة على الإنتاج الأكثر تنوعاً وكميةً بدل الاكتفاء بمجرد الكفاف، وتوفير الحياة الكريمة اللائقة والحفاظ على سبل العيش التي يمكن توريثها إلى أطفالهم".

وفي ظل غياب السياسات والاستثمارات المناخية الواضحة من طرف الحكومة، يواجه المزارعون هذه التحديات بمفردهم من خلال شبكات التعاون بين النظراء والمعرفة المحلية.

3. الحلول المحلية للتكيف مع المناخ

يضيف "دفع الله" شارحاً: "تغير المناخ حقيقة لا مفر منها. ولحل هذه المشكلة، ثمة حاجة لإجراء الأبحاث، فالفجوة قائمة دائماً بين الباحثين والمؤسسات التنفيذية." ويعتقد "جمعة" أن أغلب السياسات قد وُضعت بمعزل عن بعضها البعض ولم تتكامل بين جميع القطاعات. ولا تمتلك بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سياسة شاملة للموارد الطبيعية لمواجهة تغير المناخ، خاصة مع توسع المناطق الحضرية على حساب المجتمعات الزراعية، وبالتالي تدفع تلك المجتمعات نحو الغابات.

وفي أغلب الأحيان، تكون الاستجابة مسيئة؛ فالدعم النقدي والتعاونيات تدعم أتباع السياسيين بدلاً من دعم المزارعين الأكثر حاجة إلى المساعدة. وضمن هذا السياق محدود الموارد، يمكن لتغير المناخ أن يؤدي إلى تفاقم النزاعات الأساسية وانعدام الأمن في الأراضي، كما يحصل في النزاعات بين المزارعين والرعاة في السودان وصراعات الهجرة الداخلية في لبنان. بالإضافة إلى ذلك، تميل سياسات تغير المناخ على المستوى الإقليمي إلى منتجي النفط، مما يدع البلدان غير المنتجة للنفط عاجزة وفي حالة كفاح مستمر. وفي شرحه للوضع، يقول "الزبيدي": "إننا لا نملك أي سياسة لحماية الطبيعة والبيئة من الصناعة". لكن، في المقابل، تتابع الصناعة ومجموعات الضغط اتخاذ القرارات.

ومع ذلك، يواجه المزارعون والمجتمعات المحلية الدمار الذي يسببه تغير المناخ بشكل يومي. وفي هذا السياق، أوضح "فرج الله" أنه وفي الوقت الذي نحتاج فيه إلى صندوق خاص بالتكيف العالمي قائماً على حقوق الإنسان، هناك الآن "حافزاً أكبر للوقوف على التحديات المحلية ومواجهتها محلياً".

4. العدالة في ظل تغير المناخ

يتسبب تغير المناخ في اضطراب المجتمعات بشدة. فهو يساهم في السودان في النزوح الداخلي الواسع والهجرة، ويدفع الرجال إلى السفر إلى المدن ومناطق التعدين بحثاً عن عمل، تاركين النساء لتربية الأطفال في ظل ظروف صعبة. وفي لبنان، تفرض الندرة الاقتصادية الناجمة عن المناخ ضغوطاً على العائلات والمجتمعات، مما يساهم في خلق توترات جديدة بين المجتمعات المضيفة والسكان اللاجئين. سيتطلب التغلب على هذه التحديات نهجاً يمزج بين التجارب الدولية والخبرة العلمية والمعرفة المحلية الأصيلة. ويجب أن تكون العدالة في مقدمة الأولويات، مع الاستفادة من الحوار بين العلم والمجتمع والسياسة لتحديد سياسات مبتكرة لتحسين قدرة المزارعين على التكيف.